محاضرة حول:
المؤسسة التربوية وترقية المجتمع

تمهيد.

أولا- مدخل مفاهيمي.

01- ترقية (تنمية) المجتمع.

02- المؤسسة التربية.

ثانيا- أهمية التربية للمجتمع.

ثالثا- كيف تساهم التربية في ترقية المجتمع.

رابعا- معوقات ترقية المجتمع الجزائري في ظل الواقع التربوي الراهن.

خلاصة.

يمكنك الولوج إلى المحاضرات من خلال مسح رمز : QR Code

أو الولوج إلى المحاضرات من خلال الرابط الإلكتروني:

https://elearning.univ-msila.dz/moodle/course/view.php?id=10781

تمهيد:

من المعروف أن التربية نشـــاط أو عملية اجتماعية هادفة، وأنها تســـتمد مادتها من المجتمع الذي توجد فيه؛ إذ إنها رهينة المجتمع بكل ما فيه ومن فيه من عوامل ومؤثرات وقوى وأفراد، وأنها تســتمر مع الإنســان منذ أن يولد وحتى يموت؛ لذلك فقد كان من أهم وظائفها إعداد الإنســان للحياة، والعمل على تحقيق تفاعله وتكيفه المطلوب مع مجتمعه الذي يعيش فيه فيؤثر فيه ويتأثر به.

ولأن هذا التأثر والتأثير لا يمكن أن يحصل إلا من خلال المؤسسات الاجتماعية المتنوعة التي تتولى مهمة تنظيم علاقة الإنســان بغيره، وتعمل على تحقيق انســجامه المطلوب مع ما يحيط به من كائنات ومكونات، فإن العملية التربوية مستمرة مع الإنسان منذ أن يولد وحتى يموت.

وسوف نحاول في هذه المحاضرة إلى التطرق إلى تحديد وضبط أهم المفاهيم والأطر النظرية، وكذا أهمية التربية للمجتمع، وكيف تســاهم التربية في ترقية وتنمية المجتمع، بالإضــافة إلى تناول المعوقات التي تعرقل تنمية وترقية المجتمع الجزائري في ظل الواقع التربوي الراهن.

سوسيولوجية المؤسسة التربوية

أولا- مدخل مفاهيمي:

1- ترقية (تنمية) المجتمع:

1-1- مفهوم ترقية (تنمية) المجتمع:

تنمية أو ترقية المجتمع هو مصطلح يطلق على الممارسات التي يقوم بها أفراد المجتمع والنشطاء المدنيون والمثقفون والمتعلمون، بالإضافة إلى المهنيين وذلك بهدف بناء مجتمعات محلية قوية وناجحة وقادرة على تلبية احتياجات أفرادها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية.

1-2- أهمية تنمية (ترقية) المجتمع:

تسعى المجتمعات من خلال مفهوم التنمية إلى تمكين الأفراد والجماعات المختلفة من التأثير الإيجابي على المجتمع، وذلك من خلال إكسابهم المهارات المتعددة، بحيث يعي هؤلاء الأفراد والجمعيات كيفية التعامل مع شرائح المجتمع المختلفة، وكيف بإمكانهم التأثير في الحالات المجتمعية ضمن نطاق المؤسسات المجتمعية التي يعملون بها، وهناك عدد هائل من المسميات المختلفة للأفراد الذين يعملون في مجال تنمية المجتمع وخدمة أفراده بحيث تتنوع هذه المسميات بين السلطات العليا العامة والمؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك المؤسسات التطوعية والمؤسّسات التي تموّلها الدولة أو الهيئات المستقلة المانحة، بالإضافة إلى أفراد الشرطة والعاملين في المجال الصحّي وكذلك الأطباء والمهندسين والمصمّمين الذي يعملون مع الجماعات التي تحتاج إلى المساعدة.

1-3- خصائص التنمية المجتمعية:

- التنمية المجتمعية عملية شاملة بحيث تشمل جميع أطر حياة المجتمعات لتغطي جميع نشاطات وفعاليات المجتمع السياسية

الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك السياسية، والتعليمية، فلا يجب أن تقتصر على جانب واحد من جوانب حياة المجتمعات.

- التنمية المجتمعية هي عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة لتحقيقها.
- التنمية المجتمعية تعد عملية مخططة، فهي لا تتم بشكل عشوائي ودون حسابات مدروسة، بل هي تتحقق بناء على الخطط والأهداف الموضوعة، مع ضرورة وضع الخطط والأهداف بطريقة علمية.
- التنمية المجتمعية تهدف إلى تحقيق أسلوب الحياة الجيّد للناس كما أنها تهدف إلى إيصال المجتمعات إلى حالة الرفاهية والعدالة المجتمعية والقضاء على كل أسباب الظلم.
- تعتبر التنمية المجتمعية كعملية استثمارية، فهي تتطلب أموالا طائلة لتحقيق التنمية الشاملة.
- التنمية المجتمعية هي عملية إدارية؛ لأنها تعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة، كما أنها تعتمد على المهارات الإدارية التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات المختلفة التي تساهم فيها.
- التنمية جذابة بحيث تكمن جاذبيتها في النتائج التي تتحقق بسببها، ومن أشكال هذه الجاذبية الرخاء الاقتصادي والسلامة الاجتماعية.

1-4- أهداف عملية التنمية المجتمعية:

تهدف عملية تنمية المجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في:

- البحث عما يمكن عمله لتحسين ظروف المعيشة في الحدود والإمكانيات المتاحة، ويتوقف مدى هذا التحسين وعمقه على استعداد

أعضاء المجتمع لتبني مشروع كبير أو صغير، وعلى إمكانية تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقره المجتمع ويشارك الإعلام في تنمية وتوعية المواطنين المشاكل القومية وحثهم على المشاركة الإيجابية في حلها بالتنسيق مع أجهزة الدولة.

- استثمار وتنمية الموارد البشرية في المجتمع، وزيادة قدرة المجتمع على حل مشكلاته في المستقبل عن طريق تدريب الأهالي على مواجهة المشكلات وتعليمهم أساليب ومهارات جديدة مما يزيد من ثقتهم في إمكانية حل مشكلاتهم المحلية، والقيام بدور أكثر إيجابية وفاعلية في المجتمع والتأكيد على استمرار هذه الجهود مع مراعاة تحسين نوعية مشاركة المواطنين فليس المهم كمها أو أعدادها الكبيرة.
- مساعدة المجتمع المستهدف ليتحول من شبه كيان اجتماعي ينقصه الكثير من التكامل إلى كيان مترابط يزداد التواصل بين جماعاته ومؤسساته.

2- المؤسسة التربوية:

2-1- مفهوم المؤسسة التربوية:

التربية: هي مصطلح يطلق على تنمية الشخصية وصقلها من جميع النواحي الاجتماعية، والنفسية، والعقلية، بما يتناسب مع قيم الجماعة التي يعيش فيها الفرد، وهو مصطلح كبير لا يعتمد على جهة واحدة أو مؤسسة بعينها بل يتم حيثما وجد متعلم ومعلم وموقف تفاعلي بين الطرفين .

عملية التربية: هي عملية استمرارية وتكاملية تظل مستمرة بالأخذ والعطاء بين الفرد ومحيطه، وتبدأ التربية منذ ولادة الطفل وتستمر معه

طيلة حياته، وقد تم إيجاد مؤسسات من قبل المجتمع تعنى بعملية التنشئة السليمة للأفراد يطلق عليها "مؤسسات التنشئة الاجتماعية" وأهم هذه المؤسسات هي:

الأسرة، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام، النوادي التربوية والرياضي... إلخ.

2-2- أهداف المؤسسة التربوية:

للمؤسسة التربوية والتعليمية عدة أهداف نذكر منها:

- نشر التربية والتعليم على مستوى الدولة وتطويرها وتحسينها باستمرار، وإنشاء الطفل (الفرد) على قواعد علمية وثقافية ومهنية واجتماعية رفيعة المستوى، والمحافظة على هوية الطفل (الفرد) الوطنية .
- فيما يخص المؤسسات التعليمية التدريبية يتمحور هدفها نحو إعداد وتطوير المهن باستمرار، وتطوير المتدربين .
- ربط سياسية وفلسفة التعليم مع سياسة وفلسفة الدولة .
- تطوير مهارات وقدرات الطفل (الفرد)، وتنمية وترسيخ روح الإبداع والابتكار فيه.
- تطوير وسائل العملية التعليمية باستمرار.

ثانيا- أهمية التربية للمجتمع:

التربية هي الوسيلة التي يمكن عن طريقها انتقال المعارف والعلوم ذلك أن العلم لا يمكن أن يورث بطريقة آلية إنما يحتاج لأن يمرر عن طريق عدد من الآليات والأساليب التعليمية التي تتولاها مؤسسات خاصة تقوم بالمهمة في إطار قواعد تنظيمية معلومة تحقق الهدف أو الأهداف المرغوبة، وعليه فإذا ما أراد جيل الكبار نقل تراثه الثقافي إلى الصغار فلا

سوسيولوجية المؤسسات التربوية

بد له من عملية تربية تساعد في هذا الأمر ومن هنا تبرز أهمية التربية للفرد والمجتمع وحاجتهم إليها، وهذا ما أكدته أقوال العلماء المربين الكثيرة عن هذه الأهمية التي تتمتع بها التربية؛ إذ يقول الإمام الغزالي في ذلك " لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم أي أنهم بالتعليم يخرجون الناس من حد البهمجية إلى حد الإنسانية ".

تعزيز التراث الثقافي للمجتمع، ذلك أن التربية لا يقتصر دورها في نقل ذلك التراث طبقا للأصل كما كان لدى الأجداد السابقين والمحافظة عليه بذات الشكل أو المحتوى رغم غزارته الواسعة، إذ أنه رغم ذلك إلا أنه ليس خاليا من العيوب التي لا بد من تعديلها وتصويب اعوجاجها وهو الذي لا يتم إلا عن طريق التربية فهي الوحيدة القادرة على هذا، وهو ما يجعل من هذا التراث ثريا وزاخرا وقابلا للتقويم كلما اقتضت الضرورة لذلك الأمر الذي يجعله مرنا ومسايرا لتغيرات العصر والمجتمع لكن دائما في حدود الضوابط التربوية المميزة لذات المجتمع.

طول فترة اتكالية المولود البشري بعد ولادته، فالمعروف أن مولود الإنسان هو الأطول فترة في اعتماده على الغير بعد الولادة مباشرة إذ لا يستطيع تلبية حاجاته بنفسه فهو بحاجة مستمرة إلى رعاية الآخرين واهتمامهم به، وهو أمر يتطلب الصبر والمران الطويلين حتى يصل إلى تلك المرحلة في ذات الوقت الذي لا يعرف فيه الطرق التي يعبر بها عن رغباته أو حتى التمييز بين ما هو مقبول منها أو مرفوض اجتماعيا ... وغيرها من أساليب التواصل المتعارف عليها وسط بيئته الاجتماعية، كل هذه المهارات تتطلب وجود وسائل وعمليات يتم وفقها تمرير الرسالة الإنسانية

والاجتماعية والثقافية التي يتعلم من خلالها كيف يندمج وسط مجتمعه ويتكيف مع معاييره وقيمه، وهذا ما يترجم من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية بشكل عام والتربية بشكل خاص ذلك أنها الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها التوفيق بين الفرد والمجتمع .

تعقد البيئة الاجتماعية واتساعها وتداخلها خاصة في عصرنا اليوم حيث تتميز الحياة الإنسانية بشكل عام بدرجة عالية من التعقيد والشمولية الأمر الذي يجعل من متطلباتها وحاجاتها معقدة ومتداخلة بالمثل، وهذا ما يلزمنا بتبسيطها خاصة بالنسبة للأجيال الصغيرة بشكل ميسر يسمح لهم بالاندماج والتكيف التدريجي تبعا لتطورهم ونموهم التدريجي بالمثل، وهنا تظهر مسؤولية المؤسسات التربوية التي تقوم بهذه المهمة في إطار عدد من التعليمات التي تراعي فيها مستوى نضج الطفل ودرجة استيعابه لمختلف المعارف والمهارات، بحيث تضمن من خلال ذلك تحقيق ولو أقل قدر من الكفاءة والتعليم، زد على ذلك التغيرات السريعة التي يعرفها عصرنا الحالي والتي تفرض على المربين إعداد الناشئين لعالم اليوم والغد معا عن طريق تعويدهم المرونة في الأفكار والأعمال والاحتياجات ليكونوا قادرين على تكييف أنفسهم تبعا للتغير الذي يجري حولهم في شتى نواحي الحياة، بمعنى أن يتعودوا على التفكير المستقل وحل مشكلاتهم بأنفسهم.

حاجة المجتمع المستمرة إلى أنواع وأصناف متعددة من التربية يجعله غير قادر على المضي دون الاعتماد عليها، فمن جانب يحتاج المجتمع إلى التربية الخلقية التي يضمن عن طريقها ضبط وتنظيم سلوكات أفراده

في إطار جملة من المبادئ والقيم التي تسهل التواصل بينهم بشكل سلس ومقبول، كما نجده من جانب آخر بحاجة إلى تربية معرفية ومهنية يستطيع عن طريقها مسايرة التطورات الحضارية في المجالات المختلفة ويتجلى ذلك بالاهتمام بالتعليم المهني وتوفير الطاقات اللازمة لذلك من مدارس ومعاهد ومدربين ومدرسين وخبراء ...، كما لا نغفل عن التربية الصحية والتربية العائلية التربية الرياضية والتربية المدنية والتربية البيئية .... وغيرها من أنواع التربية التي يعمل كل منها في إطار من أطر ومجالات الحياة الاجتماعية، والتي يهتم كل منها في ترقية الجانب الإنساني الذي وظف لأجله.

ثالثا- مساهمة التربية في ترقية وتنمية المجتمع:

تعتبر التربية استراتيجية قومية كبرى لكل المجتمعات والشعوب ذلك أنها أصبحت لا تقل أهمية وأولوية عن أوليات الدفاع والأمن القومي باعتبار أن رقي الشعوب وتقدمها وحضارتها كلها تعتمد على نوعية الأفراد لا على عددهم، هذه النوعية التي تتحدد عن طريق التربية التي تمنح لهم من خلال مختلف المؤسسات التربوية، ومن هنا أصبح الاهتمام بالمجال التربوي من ضروريات الحياة العصرية التي تتطلع باستمرار نحو النمو والازدهار وبلوغ أبعد المستويات وهو الأمر الذي جعل من التربية في يومنا هذا عصبا أساسيا للحياة ككل.

تمثل التربية أحد عوامل التنمية الاقتصادية الهامة، إذ أن العنصر البشري هو أهم ممتلكات أي دولة وهذا ما يؤكده الدور الريادي الذي تقوم به التربية في زيادة الدخل القومي، من خلال ما تساهم به من تأهيل وتمكين للقوى البشرية في شتى المجالات المهنية والوظيفية وما تزوده به من

طاقات وكفاءات، لهذا فقد أصبح ينظر لها على الصعيد الاقتصادي أنها استثمار قومي للموارد البشرية، ظف إلى ذلك دورها في تنشيط مختلف المؤسسات الاقتصادية عن طريق تطوير المعرفة وأساليب العمل والإنتاج...

للتربية دور هام في التنمية البشرية للأفراد من حيث كونهم أفرادا في علاقة اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة في المجتمع كالقيام بدور المواطنة الصالحة القادرة علي تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تفرضها هذه المواطنة وممارسة الحقوق والواجبات القومية والاجتماعية والقيام بدور الأب والأم ونجاح هذه الأدوار يتوقف على درجة النضج التربوي، وهكذا بالنسبة لبقية الأدوار التي يتقنها الأفراد تبعا لنموذج التربية التي يتعرض لها من مختلف المؤسسات الاجتماعية.

تعتبر ضرورية للاندماج والتماسك الاجتماعي، فالتربية عامل هام في توحيد الاتجاهات الدينية والفكرية والثقافية لدى أفراد المجتمع، وهي بهذا تساعدهم في خلق وحدة فكرية تساعدهم على التفاعل الإيجابي وتؤدي إلى ترابطهم وتماسكهم، وهي ميزة مساعدة على النهوض بالمجتمع وتطوره عكس الفرقة والاختلاف والصراع الذي يؤدي لا محالة للهدم والتخلف والانحطاط. وتعد التربية عامل هام في إحداث الحراك الاجتماعي هذا الأخير الذي يعني ترقي الأفراد وتقدمهم في السلم الاجتماعي، ذلك أنها تزيد من نوعية الأفراد، وبالتالي ترتفع مكانتهم ومركزهم ومن ثم يتحسن دخلهم، حيث يزداد بمقدار ما يجيدون من مهارات ومعرفة ويترتب على ذلك كذلك تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا- معوقات ترقية المجتمع الجزائري في ظل الواقع التربوي الراهن:

الواضح في الأمر أن الأمور كثيرة التعقيد والتشعب ولا يتسع المقام للتفصيل الكثير فيها، إلا أنه يمكننا القول أن هناك خللا أكيدا في الموضوع ففي حين تتطور كثير من جوانب حياتنا ويزيد تبصرنا وإدراكنا لها أكثر في عصر يوسم بالتكنولوجيا والثورات العلمية إلا أن الواقع التربوي وكذا الاجتماعي الجزائري وكأنه يعيش في عالم غير هذا العالم، وهذا ما يجعلنا نحاول تفسير الأمر والذي يرتبط إلى حد كبير بتلكم العلاقة بين الواقعين (الاجتماعي من جهة و التربوي من جهة ثانية)، واستنادا إلى الفكرة القائلة بوجود ثلاث أنواع من العلاقات بين المؤسسات التربوية والمجتمع وهي التي تظهر في الحالة التي تغير فيها المؤسسات التربوية المجتمع مثل اليابان وحالة المؤسسات التي تتغير مع المجتمع مثل المجتمعات الأوربية، وحالة المؤسسات التي تتغير بسبب التغيرات الاجتماعية مثل ما هو موجود بمجتمعات العالم الثالث، وهو حال المجتمع الجزائري الذي ينطبق عليه الوصف إذ لا تساهم التربية بمؤسساتها لا بمسايرة التغير والتطور ولا بصنعه إنما تنعكس العلاقة، بحيث لا يأخذ الاهتمام التربوي قدره الحقيقي إنما يبقى قطاعا تابعا يخضع في تسييره لباقي القطاعات الأخرى وهو ما يجعله غير قادر على المساهمة الفعالة في الدفع بعجلة التنمية كما يفترض له أن يفعل بسبب كثرة الضغوطات والعراقيل التي تجعله باستمرار تابعا وليس دافعا، وهذا ما تؤكده العديد من الظواهر كانتشار العنف في المؤسسات التربوية الرسمية منها وغير الرسمية، تراجع العديد من القيم التربوية، انتشار المبادئ المادية على حساب المبادئ والمعايير

الأخلاقية ... وغيرها كثير من الشـواهد التي تعبر بجلاء عن جسـامة الخلل الموجود بالمؤسـسـات التربوية سـواءا على مسـتوى بنيتها أو على مسـتوى أدائها، وهو ما يبقى تأثيره واضـحا في عدم تمكن مجتمعنا من تحقيق ذات النتائج الترقوية التي وصل إليها غيرنا من خلال اهتمامهم وتوظيفهم للتربية في مسار تطورهم ورقيهم، وهذا ما يجعلنا نعيد التأكيد إلى أن سبب التطور إنما هو مرهون بشـدة بمدى تركيزنا على إعادة النظر في منظومتنا التربوية بشـكل عام والتي لا بد من أن ينطلق التغيير فيها والإصـلاح من الداخل أي بالأخذ بعين الاعتبار خصـوصـيات المجتمع وثقافته فحينها فقط يمكننا الحديث عن التطور والرقي، ودون ذلك فسـتبقى مجرد مجهودات تبذل سدى وهو ما تؤكده لنا تجارب الواقع باستمرار .

خلاصة:

إن المؤسـسـات التربوية الاجتماعية تعمل كوسـيلة للسـيطرة الاجتماعية، فإن كانت تشـكل كلا متحدا ومنسـجما ومتكاملا فإن حياة الفرد تتعرض لأقل الضـغوط، فالأسـرة تنسـجم داخل المؤسـسـة الاقتصـادية والدينية ...لكن هذا لا يعني ألا يكون هناك تغيير وتأثير على شخصية المتعلم، فالتطورات الاقتصادية والأفكار الجديدة قد تتعارض مع التقاليد القديمة.